



في بيان مشترك عن نتائج أعمال الدورة الـ 18 لمجلس التنسيق اليمني - السعودي :

التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات التمويلية بمبلغ يزيد عن 230 مليون دولار

ارتياح تام لما تحقق من خطوات ايجابية لدعم وتطوير التعاون المثمر بين البلدين



تأكيد حرص البلدين على تعزيز وتوطيد علاقات التعاون المشترك في كافة المجالات

تطابق وجهات النظر ازاء الأوضاع العربية والتحصيا الدولية

اليمن والسعودية يحددان اداتهما واستكراهما للأعمال الإرهابية والاعتداء على الأبرياء

إشادة بالتعاون الأمني في مجال مكافحة الارهاب وتنظيم سلطة الحدود

□ صنعاء - الرياض / سبأ:

عاد الى صنعاء أمس قادماً من الرياض رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور بعد ترؤسه جانب بلادنا في اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي التي اختتمت أمس في الرياض ونقل خلالها رسالتين من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة حول العلاقات الأخوية والتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين والشعبين الجارين.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) وصف الدكتور مجور، أن نتائج اجتماعات مجلس التنسيق اليمني - السعودي بأنها متميزة ، مشيداً بما لمسه من حرص الأشقاء في المملكة لدعم خطط وبرامج التنمية وتطوير العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين لما فيه تحقيق المصالح المشتركة وتلبية تطلعات الشعبين في المزيد من الترابط الأخوي المحترم .

وأشار الأخ رئيس الوزراء إلى أن أعمال الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي توجت بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بمبلغ إجمالي يزيد عن 230 مليون دولار لتمويل عدد من المشاريع بقطاعات الصحة العامة والكهرباء والتعليم الفني والمهني الى جانب عدد من المنكرات والبرامج التنفيذية والتعاون في العديد من المجالات ، كما تم الاتفاق على تخصيص المبلغ المتبقي من منحة المليار دولار المقدمة من المملكة في مؤتمر المنحيين بلندن لمجموعة من المشاريع ذات الأولوية والمقدمة من قبل الحكومة اليمنية.

وفي ختام اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق اليمني - السعودي ، صدر عن المجلس بياناً مشتركاً حول نتائج هذه الدورة والذي تناول المجالات السياسية ، الأمنية ، الإنمائية ، الصناعية ، القضاء ، التربية والتعليم ، الصحة ، الزراعة والإسماك والتتبع الإحيائي ، الثقافة والإعلام ، الشؤون الاجتماعية ، الثروات المعدنية والطيران المدني ، وفيما يلي نص البيان المشترك:

1- انطلاقاً من الروابط الأخوية القوية وعلاقات التعاون المتميزة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية واستمراراً لنهج التواصل بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وبين أخيهما فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وتعزيزاً للأمل المشتركة للشعبين الشقيقين ومسيرة التعاون القائمة بين البلدين الشقيقين، وفي إطار التعاون الوثيق فقد عقد مجلس التنسيق السعودي اليمني دورته الثامنة عشرة في مدينة الرياض بتاريخ 3 نوي 1428هـ الموافق 13 نوفمبر 2007م.

حيث ترأس الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، وترأس الجانب اليمني دولة الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء ، وشارك من الجانب السعودي كل من : صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، والدكتور مطلب بن عبد الله النفيسة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، والدكتور هاشم بن عبد الله يماني وزير التجارة والصناعة والدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء والدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية، ومحمد بن إبراهيم الحديدي القائم بأعمال اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء والسفير علي بن محمد الحمدان السفير السعودي بصنعاء، والمهندس محمد بن أحمد الموسى مدير عام شؤون مجلس التنسيق ، نائب رئيس اليمن شارك من الجانب اليمني كل من : الدكتور رشاد الطيبي ، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية و عبد الكريم الاحرجي ، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي و الدكتور ابوبكر القرني ، وزير الخارجية و الدكتور رشاد الرضا ، وزير الشؤون القانونية و المهندس محمود إبراهيم صغيري ، وزير الثروة السمكية و الدكتور غازي الأعبري ، وزير العدل و المهندس عبد الرحمن اليرباني ، وزير المياه والبيئة و نعمان الصهبي ، وزير المالية و الدكتور منصور الواسطي ، وزير الزراعة والري و الدكتور يحيى المتوكل ، وزير الصناعة والتجارة و هشام شرف وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي والسفير محمد علي محسن الاحول ، سفير اليمن لدى المملكة .

وقد ساد المباحثات روح الأخوة والمودة والتفاهم المشترك، وأكد الجانبان في كلمتي صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز دولة الدكتور علي محمد مجور على حرص القيادتين في البلدين على تعزيز وتوطيد علاقات التعاون المشترك في كافة المجالات وعبراً عن ارتياحهما لما تم تحقيقه من خطوات وإجراءات وما تم إنجازه من تعاون وتطابق بين البلدين وحرص قيادتي البلدين على تعزيز وتوطيد التعاون المشترك في جميع المجالات.

وتم خلال الاجتماعات استعراض ومناقشة جوانب التعاون بين البلدين وذلك على النحو التالي: أ/ الجانب السياسي:

أعرب المجلس عن ارتياحه التام لما تم تحقيقه من خطوات ايجابية في سبيل دعم وتطوير التعاون المثمر بين البلدين في شتى الميادين ، وأكد الجانبان عزمهما الاستمرار في التعاون والطريق وقبول المبادرة العربية للسلام الشقيقين أمنهما واستقرارهما ليتمكن من تنمية وتطوير إمكاناتهما وتحقيق الغايات والأهداف الكريمة لسبيل مفعم بالخير العميم على اساس من الإيمان بالعقيدة السمحة والالتزام العربي الأصيل .

وجددوا إيدانتهما واستكراهما للأعمال الإرهابية، مؤكداً أن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف تقوم على اساس العدل والرحمة والتسامح، وتحرم وتجرم القيام بأي عمل يؤدي الى الاعتداء على الأبرياء وإيذائهم فالإسلام صان النفس البرية وحرم قتلها وتهديتها.

كما استعرض الجانبان في محادثتهما الأوضاع العربية والإسلامية والقضايا الدولية وكانت وجهات النظر متطابقة إزاءها ، وقد أولى الجانبان اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، واتفقا على أن الانتكاسة التي شهدتها عملية السلام وصعود موجة العنف والطرف في المنطقة يعود بشكل أساسي الى انتهاج حكومة إسرائيل سياسات تناقض تماماً أسس ومبادئ العملية السلمية التي تقوم على اساس مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين (242) و(338) وتنفيذ خارطة الطريق وقبول المبادرة العربية للسلام المبينة على مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والإجماع العربي عليها في قمة بيروت وإعادة التمسك بها في قمة الرياض لهذا العام والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤتمن حلا دائماً وعادلاً وشاملاً للصراع العربي الإسرائيلي

وفيما يتعلق بمقتضى مؤتمر السلام المزمع عقده في أنابولس أعرب الطرفان عن أملهما في أن يتعاطى هذا المؤتمر مع القضايا الأساسية للنزاع العربي - الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية بغية التوصل الى حل عادل شامل للنزاع في جميع مساراته وفق إطار زمني معقول .

كما أكد على أهمية أن يسود الود والتفاهم بين كافة فصائل الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق رغبات وتطلعات الشعب الفلسطيني والحفاظ على مصالحه وإقامة دولته المستقلة، مستلهمين من ذلك حث الفصائل الفلسطينية المتنازعة على أهمية الالتزام باتفاق مكة لحقن الدماء واستقرار الأوضاع في الأراضي المحتلة.

وفيما يتعلق بالوضع العراقي أكد الجانبان على أهمية وحدة العراق وسيادته وإحلال الأمن والاستقرار فيه ودعياً إلى إشراك كافة القوى الوطنية في العملية السياسية.

وفي الشأن اللبناني أكد الجانبان على أهمية التضامن مع الشعب اللبناني وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة اللبنانية بما يحفظ وحدة لبنان وأمنه واستقراره وسيادته على كامل اراضيه، ودعياً كافة الفئات والقوى اللبنانية إلى تعزيز الحوار والتوافق وتمكين اللبنانيين من إجراء الانتخابات الرئاسية بكل استقلالية وبمعدل عن أي تدخل خارجي ووفقاً للتصوص الدستورية.

كما عبر الجانبان عن دعمهما للدور الإيجابي للحكومة السودانية لإرساء السلام في دار فور ، وأكدوا تمسكهما بوحدة السودان الشقيق وسيادته على أراضيه، وفيما يتعلق بالصومال، دعا الجانبان كافة الفئات الصومالية إلى الوحدة ونبذ الخلافات والانقسامات والتمسك بما سبق التوصل إليه من اتفاق بين الفصائل الصومالية برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله بمدينة جدة في شهر رمضان 1428هـ.

وحول الملف النووي الإيراني، أكد الجانبان على دعمهما للحل الدبلوماسي للملف النووي الإيراني، وحثاً إيران على التجاوب مع قرارات مجلس الأمن رقم (1696) و(1737) و(1747) والتعاون البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يخص تحقيق الأمن والسلم في المنطقة، أكد الجانبان أن ذلك يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية، وعلى الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لإرساء أي ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة .

ثانياً / المجال الأمني :
أشاد الجانبان بالتطابق في وجهات النظر بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الأمني بين البلدين في مجال الأمن الإقليمي والتعاون في مكافحة الإرهاب، واتفقا على أهمية استمرار التعاون والتطلع للمزيد في هذا المجال ومجال مكافحة المخدرات وتنظيم أسلحة الحود.

ثالثاً / في المجال الإنمائي :
تم توقيع الاتفاقيات التالية:

1- اتفاقية قرض لمشروع إنشاء مستشفى المركزي بالحديدة بمبلغ قدره 112 مليون و 500 ألف ريال سعودي .

2- اتفاقية قرض مشروع إنشاء كلية الطب والعلوم الصحية في جامعة تعز بمبلغ قدره 45 مليون ريال سعودي .

3 - مذكرة اتفاق منحة لمشروع إنشاء مستشفى الجامعي ومركز السرطان في جامعة حضرموت بإجمالي بمبلغ قدره 120 مليون ريال سعودي .

4 - مذكرة اتفاق منحة لمشروع إنشاء محطة كهرباء مارب الغازية بمبلغ قدره 375 مليوناً ريال سعودي .

5- مذكرة اتفاق منحة لمشروع تجهيز المعاهد التقنية والمراكز المهنية بمبلغ قدره 187 مليوناً و 500 ألف ريال سعودي .

6 - مذكرة اتفاق منحة مشروع تأهيل مستشفى عن العام وإنشاء مركز القلب بمبلغ قدره 67 مليون و 500 ألف ريال سعودي .

وقد قام بالتوقيع من الجانب السعودي معالي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية ومن الجانب اليمني معالي عبدالكريم إسماعيل الاحرجي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي .

كما عبر الجانب اليمني عن تقديره العميق للدعم المستمر من حكومة المملكة العربية السعودية في مجال تمويل المشاريع التنموية في الجمهورية اليمنية عبر القروض المسيرة والتمتع والمساعدات ، كما أكد الجانبان على أهمية الاستفادة من خط التمويل الموقع مع الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 375 مليون ريال سعودي لتمويل الصادرات السعودية للمشاريع الإنمائية المنفذة في الجمهورية اليمنية.

وشن الجانب اليمني تمشيناً عاليا الدور الكبير الذي قامت به حكومة المملكة العربية السعودية في حشد الدعم الخليجي والدولي لليمن في مؤتمر المنحيين في نوفمبر 2006م وعبر عن امتنانه على الدعم السخي المقدم من المملكة العربية السعودية بوجه خاص والبالغ مليار دولار والذي يجسد خصوصية ومكانة العلاقات الأخوية ومستوى التعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين ويعكس حكمة القيادتين السياسيتين ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وحرصهما على إرساء أسس قوية لشراكة طويلة المدى بين البلدين وتعزيز توجه اليمن نحو أشقائه في الجزيرة والخليج، واعتبر الجانبان أن مؤتمر المنحيين الذي عقد بلندن كان ناجحاً بكل المقاييس وأنه حقق كامل أهدافه بفضل الإعداد الجيد والخطوات التي اتخذتها الحكومة اليمنية لتبني منظومة الإصلاحات الوطنية وخلق مناخات ملائمة لتوسيع فرص الاستثمار وتسريع خطى التنمية .

وقد أكد الجانبان على أهمية حث الجهات المختصة في البلدين لاستكمال الاجراءات المتعلقة بالاتفاق على التخصصات وإعادة الاتفاقيات التمويلية الخاصة باستخدام بقية مبلغ المنحة المقررة بما يتماشى مع تنفيذ البرنامج الاستثماري الخاص بمشاريع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية في الجمهورية اليمنية .

رابعا / في مجال الصناعة :
1- أبدى الجانبان ارتياحهما للنمو المتواصل في حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي جاء نتيجة للآليات والأطر التنظيمية التي تم اعتمادها في إطار المجلس .

2- ثمن الجانب اليمني ما أبداه الجانب السعودي من استعداد لدعم جهود الجمهورية اليمنية في سبيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ونقل خبرته في هذا المجال لفرق التفاوض اليمني من خلال استقبال فريق التفاوض لهذا الغرض .

3- أبدى الجانبان ارتياحهما لنتائج أعمال الفريق الفني التجاري المشترك ومساهمته في تدليل العقبات التي تواجه الصادرات بين البلدين والمساهمة في رفع كفاءة العاملين في هذا المجال .

خامساً / في المجال الثقافي:
تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في المجال القضائي بين البلدين وقعتها من الجانب اليمني معالي وزير العدل السعودي محمدي بن محمد آل الشيخ وعن الجانب اليمني معالي وزير العدل الدكتور غازي شايف الأعبري .

سادساً / مجال التربية والتعليم:
1- وافقت المملكة العربية السعودية على تمويل مشروعين بتميز ومضون بعض مخططات مدينة زيد اليمنية من صندوق أموال المملكة المودعة لدى منظمة اليونسكو بمبلغ مقداره (159,859) يورو أوروبي وأن يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع منظمة اليونسكو .

2- تمت الموافقة على زيادة عدد المنح الدراسية في الجامعات السعودية للطلبة والطالبات اليمنيين من (100) منحة إلى (150) منحة بحيث يخصص منها (80) مقعداً للدراسة الجامعية و(70) مقعداً للدراسات العليا موزعة على الجامعات في المملكة .

3- تمت الموافقة على زيادة عدد المقاعد الدراسية في الجامعات السعودية للطلبة اليمنيين التفرقة في المملكة والحاصلين على الشهادة الثانوية العامة من مدارس المملكة بتقوى مواصلة الدراسة بالجامعات السعودية لتصبح(50) مقعداً بدلا من (20) مقعداً .

4-أبدى الجانب اليمني شكره على قبول (25) طالبا يمنيا في المعاهد الفنية والتدريب المهني السعودية وصرف مكافآت شهرية لهم أسوة بزملائهم بالجامعات السعودية .

5- تم التوقيع على برنامج تنفيذي بين كلية السياحة والآثار في جامعة الملك سعود في الرياض وقسم الآثار في كلية الآداب في جامعة صنعاء، وقعتها من الجانب السعودي معالي الدكتور عبدالله بن عبد الرحمن العثمان مدير جامعة الملك سعود وعن الجانب اليمني الدكتور قاسم محمد بريه رئيس جامعة الحديدة نيابة عن جامعة صنعاء .

6- تم التوقيع على برنامج تعاون بين جامعة القصيم وجامعة حضرموت ، وقعتها من الجانب السعودي معالي الدكتور خالد بن عبد الرحمن الحمودي مدير جامعة القصيم وعن الجانب اليمني الدكتور احمد بن عمر باشموش رئيس جامعة حضرموت .

7- تم التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة الملك عبدالعزيز بجده وجامعة اتفاق منحة سعودي معالي الدكتور أسامة بن صادق طيب مدير جامعة الملك عبد العزيز وعن الجانب اليمني الدكتور احمد بن عمر باشموش رئيس جامعة حضرموت .

8- تم التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة الملك عبد العزيز بجده وجامعة الحديدة ، وقعتها من الجانب السعودي معالي الدكتور أسامة بن صادق طيب مدير جامعة الحديدة .

صادق طيب مدير جامعة الملك عبدالعزيز وعن الجانب اليمني الدكتور قاسم محمد بريه رئيس جامعة الحديدة .

9- أشاد الجانبان بإقامة أيام علمية وثقافية للجامعات في البلدين .

سابعاً / المجال الصحي :
1- أبدى الجانب اليمني تقديره لما تقوم به الفرق الطبية السعودية المتخصصة لعلاج ومتابعة الحالات المستعصية بالجمهورية اليمنية بالإضافة لما تقدمه المملكة من منح علاجية للمرضى اليمنيين في مستشفياتها .

2- ثمن الجانبان ما تقوم به وزارتي الصحة بالبلدين في مجال مكافحة الملاريا والبهاريسيا حيث ساهمت المملكة بمبلغ 6 ملايين ريال سعودي لتأمين الاحتياجات الضرورية في هذا المجال .

3- أبدى الجانبان ارتياحهما بالتوقيع على الاتفاقيتين التاليتين :
- اتفاقية منحة لتحويل مشروع المستشفى الجامعي في المكلا وكذلك انشاء مركز للسرطان تابع لمستشفى ابن سينا بمبلغ 120 مليون ريال سعودي .

2- اتفاقية منحة لتحويل مشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام وانشاء مركز القلب بمبلغ قدره 67 مليون و 500 ألف ريال سعودي شاملة تكاليف الماويل والاستشاري إضافة للمبلغ السابق للمشروع بمبلغ وقدره 50 مليون ريال سعودي .

ثامناً / في المجال الزراعي والسمكي والتنوع الإحيائي :
1- تم التوقيع على مشروع برنامج زمني لاتفاقية التعاون في مجال الثروة السمكية ، وقعه عن الجانب السعودي معالي وزير الزراعة الدكتور فهد بن عبد الرحمن بالغنيم وعن الجانب اليمني معالي وزير الزراعة والري الدكتور منصور ابراهيم صغيري .

2- تم التوقيع على برنامج تنفيذي للتعاون الزراعي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وقعه عن الجانب السعودي معالي وزير الزراعة الدكتور فهد بن عبد الرحمن بالغنيم وعن الجانب اليمني معالي وزير الزراعة والري الدكتور منصور احمد الوشحي .

3- تم التوقيع على برنامج تنفيذي لمذكرة التفاهم في مجالات المحافظة على التنوع الإحيائي وقعه عن الجانب السعودي معالي وزير الزراعة الدكتور فهد بن عبد الرحمن بالغنيم العضو المنتدب للهيئة الوطنية للحياة الفطرية وأمنائها وعن الجانب اليمني معالي وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن فضل اليرباني .

4- أبدى الجانب السعودي ترحيبه بتدريب عدد من الفنيين اليمنيين في مختبرات وزارة الزراعة ومراكز الأبحاث التابعة لها واستمرار عمليات المسح المشترك بين البلدين في مجال استكشاف ومكافحة الجراد الصحراوي .

5- وافقت المملكة على تقديم دعم عيني للجمهورية اليمنية لمكافحة الجراد الصحراوي ويمثل في أدوات ومعدات مكافحة الضرورية كالسيارات وأجهزة المبيدات بمبلغ وقدره 6 ملايين و6 آلاف ريال سعودي بصفة عاجلة .

تاسعاً / في مجال الثقافة والأعلام :
1- رحب الجانبان بتنظيم أيام ثقافية يمنية في المملكة العربية السعودية وكذلك إقامة أيام ثقافية سعودية في الجمهورية اليمنية.

2- أبدى الجانب السعودي استعداده لتوفير التدريب لصحفي وكالة الأنباء اليمنية / سبأ / وفيئها عاشرًا / - في مجال الشؤون الاجتماعية :

1- عبر الجانبان عن ارتياحهما لمستوى التعاون القائم بين البلدين في هذا المجال وأكدوا على أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين وزارتي الشؤون الاجتماعية التابعة لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في مجال الشؤون الاجتماعية بتاريخ 6 جمادى الأولى 1427هـ الموافق 2 يونيو 2006م .

2- أشاد الجانبان بالجهود المبذولة من الجهات المعنية في البلدين بمشاركة منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمعالجة مشكلة تهريب الأطفال اليمنيين الى المملكة ويؤكد الجانبان على أهمية استمرار الجهود المبذولة من الجهات المعنية في البلدين للقضاء على هذه المشكلة .

حادي عشر / مجال الثروات المعدنية :
تم التوقيع على برنامج فني علمي في مجال علوم الأرض لتبادل المعلومات بشأن اعمال استكشاف الثروات المعدنية والتعاون في مجال رصد ومراقبة النشاطات الزلزالية والبركانية والكوارث الطبيعية ووضع الحلول العلمية والعملية لتجنبها ، حيث وقع البرنامج عن الجانب السعودي معالي الدكتور زهير بن عبد الحفيظ ثواب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية وعن الجانب اليمني الدكتور اسماعيل ناصر الجند ثاني عشر / مجال الطيران المدني:

تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال النقل الجوي بين البلدين ، وقعتها عن الجانب السعودي معالي المهندس عبدالله بن محمد نو رحيمي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني وعن الجانب اليمني حامد احمد فرج رئيس هيئة الطيران المدني والإرصاد .

وفي الختام عبر نولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور رئيس الجانب اليمني في مجلس التنسيق اليمني - السعودي عن شكره وتقديره على ما لقيه واعضاء الجانب اليمني في مجلس التنسيق من حفاوة واستقبال وكرم الضيافة واهتمام وعناية وعلى ما بذلته قيادة وحكومة المملكة العربية السعودية من جهود كان لها البلى الأثر في انجاح اعمال هذه الدورة لمجلس التنسيق .

وقد سلم نولته لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورسالتين من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية موجهة لكل من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وأبدى دولته تطلعه لاستقبال صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزيرالدفاع والطيران والمفتش العام واعضاء الجانب السعودي في مجلس التنسيق السعودي اليمني في الدورة التاسعة عشرة القادمة بالجمهورية اليمنية العام القادم ان شاء الله تعالى ، والله الموفق .